Necmettin Erbakan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi, 42, 2016, s. 279-306.

– Hakemli Makale –

معاقد الطراف لشيخ الإسلام أبي السعود: دراسة وتحقيق

Necattin HANAY
Yrd. Doç. Dr., Aksaray Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi
Tefsir Anabilim Dalı Öğretim Üyesi
necattinhanay@outlook.com

İsmail BAYER
Yrd. Doç. Dr., Artvin Çoruh Üniversitesi İlahiyat Fakültesi
Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı Öğretim Üyesi
ismailbayeri@gmail.com

Şeyhülislam Ebussuûd Efendi'nin Ma'âkidü't-tarrâf Adlı Risalesi: Dirâse ve Tahkîk

Bu çalışma, 15. Yüzyılda yaşamış Osmanlı şeyhülislâmı, hukukçu ve müfessir Ebussuûd Efendi'nin (ö. 982/1574) Ma'âkidü't-tarrâf fî evveli sûreti'l-feth mine'l-keşşâf adlı risalesinin tenkitli tahkikini ve öncesinde esere dair bazı değerlendirmeler sunmaktadır. Tahkik edilen eserin, kütüphanelerde pek çok nüshası mevcuttur. Ebussuûd'un mevcut eseri, Zemahşerî'nin el-Keşşâf adlı tefsirinde Fetih suresinin ilk üç ayeti bağlamında ortaya koyduğu açıklamaları ele almakta ve bununla ilgili değerlendirmelere yer vermektedir.

Anahtar Kelimeler: Tefsir, Ebussuûd Efendi, Ma'âkidü't-tarrâf, Zemahşerî, Fetih Suresi.

Shaykh al-Islam Ebussuûd Efendi's Treatise "Maakidu al-Tarraf": Study and Critical Edition

This study presents some evaluations about the work before and critical investigation of tractate of Ebussuûd Efendi (d. 982/1574), jurist, interpreter and the Ottoman Shaykh al-Islam who lived in the 15th century, called Maakidu al-tarraf fi awali surat al-fath min al-kashshaf. The work investigated has many copies in the libraries. Ebussuûd's existing work deals with the explanations that he suggest as part of the first three verse of Surah al-Fath in his commentary called al-Kashshaf and includes evaluations about it.

Keywords: Commentary, Ebussuûd Efendi, Maakidu al-tarraf, al-Zamakhshari, Surah al-Fath.

الملخص

مبحث هذا المقال، تحقيق الرسالة المسماة بـ"معاقد الطراف في أول سورة الفتح من الكشاف" أو بـ"الحاشية على أوائل سورة الفتح من الكشاف" لشيخ الإسلام أبي السعود (ت.٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م)؛ والدراسة القصيرة عليها. للرسالة المحققة التي بين أيديكم مخطوطات كثيرة في

المكتبات. تستهدف الرسالة شرح ما كتبه الزمخشري (ت.٥٣٨هـ/ ١١٤٤م) تفسيرا لثلاث آي من أوائل سورة الفتح في تفسيره الكشاف. شروح المؤلف متعلقة بالوجوه الإعرابية والبلاغية والكلامية.

الكلمات المفتاحية: التفسير، أبو السعود، معاقد الطراف، الزمخشري، سورة الفتح.

الدراسة

مبحث هذا المقال، تحقيق الرسالة المسماة بـ"معاقد الطراف في أول سورة الفتح من الكشاف" أو بـ"الحاشية على أوائل سورة الفتح من الكشاف" لشيخ الإسلام أبي السعود (ت.٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م)؛ والدراسة القصيرة عليها.

1. 1 المدخل.

تحتوي الرسالة على شرح ألفاظ الكشاف من الوجوه الإعرابية والبلاغية كما هو المعتاد في الحواشي، وعلى نقد تلك الألفاظ بالمنهج الكلامي. ومن المعلوم أن اشتهار المؤلف في العالم الإسلامي قد كان بتفسيره "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". فعلى هذا يمكن المقارنة بين عملي أبي السعود وتقفي أثر تطور آرائه أو المقارنة بين ما أظهرها وتناساها أو تراجع عنها.

1. 2 التعريف برسالة "معاقد الطراف" ومحتواها

لقد قيد المؤلف في رسالته بعض التعليقات على ما كتبه الزمخشري (ت.٥٣٨هـ/ ١١٤٤م) تفسيرا لثلاث آي من أوائل سورة الفتح في كتابه "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". تبدأ الرسالة بالتعليقات في المواضيع الإعرابية والبلاغية ثم تتجه إلى المسائل الكلامية التي كانت سببا لتأليفها؛ كما أشار إليه شيخ الإسلام بتسميتها بـ"معاقد الطراف" انتقادا على كشافية الكشاف وطرافيته. وقد وسع المؤلف إطار الانتقادات في المباحث الكلامية حتى يصل الأمر أحيانا إلى الاستنتاجات البعيدة.

النظرات إلى الزمخشري ثنائية؛ المعقول وغير المعقول، حيث لا يمكن إغماض العيون أمام الزمخشري لموقفه العلي في العلوم الإسلامية وفي التفسير والبلاغة خاصة، لكن اعتزاله وعصبيته في المذهب تطفو من الاعتدال أحيانا وتستر عقليته ومضافا إليه يجرح بعضُ أقواله قلوب المسلمين من عمق. فهذه الوجهة معقولة وأما الغير المعقولة هي النظر إلى كل ما قاله كأنه ما فكر وما دبر إلا لنشر عقيدته المعتزلية وأخفى اعتقاده الكلامي تحت الحروف والنقاط ليجعل آراءه مقبولة عند الناس بدون إحساس ولا إشعار. فهذه الوجهة ليست ببعيدة عن حدود الوهم. ومن الأسباب الباعثة إلى هذا التفكير أن العلماء القدماء نبهوا على خطورة بعض جمل الزمخشري البعيدة عن الحق والإنصاف رغم أنها في لباس الحق. والأقوال فيها كثيرة. منها:

ابن تيمية (ت. ٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م): "...فتفسيره (الزمخشري) محشو بالبدعة..."[1]

ابن خلدون (ت. ٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م): "والصنف الآخر من التفسير، وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب. وهذا الصنف من التفسير قل أن ينفرد عن الأول، إذ الأول هو المقصود بالذات. وإنما جاء هذا بعد أن صار اللسان وعلومه صناعات. نعم قد يكون في بعض التفاسير غالباً. ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفسير، كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة. فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة. وإذا كان الناظر فيه واقفاً مع ذلك على المذاهب السنية، محسناً للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فليغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان".[2]

قال الشيخ حيدر الهروي في حاشية الكشاف: "وبعد: فإن كتاب الكشاف كتاب عليّ القدر، رفيع الشأن، ولم ير مثله في مصنفات الأولين ولم يرد شبيهه في تآليف الآخرين. اتفقت على متانة تراكيبه الرشيقة كلمة المهرة المتقنين، واجتمعت على محاسن أساليبه الأنيقة ألسنة الكملة المفلقين. ما قصر في تنقيح قوانين التفسير وتهذيب براهينه، وتمهيد قواعده وتشييد معاقده. وكل كتاب بعده في التفسير، ولو فرض أنه لا يخلو عن النقير والقطمير إذا قيس به لا تكون له تلك الطلاوة ولا يوجد فيه شيء من تلك الحلاوة، على أن مؤلفه يقتفي أثره، ويسأل خبره. وقلما غير تركيبا من تراكيبه إلا وقع في الخطأ والخطل، وسقط في مزالق الخبط والزلل، ومع ذلك كله إذا فتشت عن حقيقة الخبر فلا عين منه ولا أثر، ولذلك قد تداولته أيدي النظار، فاشتهر في الأقطار كالشمس في وسط النهار، إلا أنه لإخطائه سلوك طريق الأدب وإغفاله للإجمال في الطلب أدركته حرفة الأدب؛ ولفرط تصلبه في باطل الاعتزال وإخلاله بإجلال أرباب الكمال، أصابته عين الكمال. فالتزم في كتابه أمورا أذهبت رونقه وماءه وأبطلت منظره ورواءه فتكدرت مشاربه الصافية وتضيقت موارده الضافية وتزلزلت رتبه العالية".[3]

قال السيوطي (ت. 911هـ/ ١٥٠٥م): "وممن لا يقبل تفسيره" المبتدع، خصوصاً الزمخشري في كشافه. فقد أكثر فيه من إخراج الآيات عن وجهها إلى معتقده الفاسد بحيث يسرق الإنسان من حيث لا يشعر، وأساء فيه الأدب على سيد المرسلين في مواضع عديدة، فضلاً عن الصحابة وأهل السنة. وقد أحسن الذهبي إذ ذكره في الميزان وقال: كن حذرا من كشافه."[4]

[1] ابن تيمية، *مقدمة في أصول التفسير*، دمشق 1936، ص. 22.

[2] ابن خلدون، *المقدمة*، مطبعة الرجلية، مصر، ص. 382، 383–508.

[3] حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، دار إحياء التراث العربي، ج. 2، ص. 1456.

[4] السيوطي، جلال الدين، *الإتقان في علوم القرآن*، المكتبة العربية السعودية، مركز الدراسات القرآنية، ج. 6، ص. 2345.

الأقوال التي نقلنا هنا إلا جزء قليل من تنبيهات تحلق حول الكشاف. وهذه البيئة تؤثر في النفوس وتجعلها على ما لا يرام، وتندهش العقول عند قراءة الانتقادات والاستخراجات المستغربة. لقد أفاد جمال الدين الأقسرائي (ت. بعد ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م) بمعاد هذا الأمر إلى حد لا يعقل بطرح سؤال كنائي على قطب الدين الرازي (ت. ٧٦٦هـ/ ١٣٦٥م) الذي استخرج من المفردات العادية المستعملة في تفسير الكشاف ما يشير إلى رأي الزمخشري في خلق القرآن: "لم لم يذكر النزول وهو أدل الأشياء على الحدوث!؟ لأن النازل إن كان قديما فقبل النزول، إن كان قائما بالله تعالى لزم من نزوله مفارقة صفة الله تعالى عنه تعالى.."[5] أشار بهذا، حفيد فخر الدين الرازي في سياق الاحتذار من الكشاف، إلى موقع الإفراط في النقد. كأن الأقسرائي قال: إن ترد خذ كلمة أنزل التي استخدمها الزمخشري في توصيف القرآن لأن دلالتها على الحدوث أقوى من الدلائل الأخرى فانظر إلى أين وصل الأمر! لأها كلمة أنزلها الله في القرآن الكريم.

من الواجب علينا، أن نعرف قبل كل شيء، أن الزمخشري مفسر بلاغي فبهذا أصبح كتابه الكشاف من أمهات التفاسير ولم ينس المفسر مهنته الأصلية إلا في حالات معينة. خطأه، على رأي العلماء، الاعتزال عن الاعتدال، لكنه ما اعتزل في كل شيء وفي كل حال.

فأما موقف أبي السعود تجاه الكشاف في رسالته المعنية، فغير بعيد عن الاستخراجات البعيدة حيث جره الموضوعات التي أفاده الزمخشري من الوجوه البلاغية والتاريخية ومن النكت والدقائق المهمة إلى ساحة الجدل والنقاش الكلامي. فسنذكر نص الزمخشري المتعلق بتفسير الفتح وما يدور حوله، ثم نصّي أبي السعود في الرسالة و إرشاد العقل السليم نموذجا لسرد أبعاد الجدال الكلامي.

نص الكشاف؛ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْراً عَزِيزاً﴾: "هو فتح مكة، وقد نزلت مرجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن مكة عام الحديبية عدة له بالفتح، وجيء به على لفظ الماضي على عادة رب العزة سبحانه في أخباره، لأنها في تحققها وتيقنها بمنزلة الكائنة الموجودة، وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخْبِر ما لا يخفى. فإن قلت : كيف جعل فتح مكة علة للمغفرة؟ قلت: لم يجعل علة للمغفرة، ولكن لاجتماع ما عدّد من الأمور الأربعة: وهي المغفرة وإتمام النعمة وهداية الصراط المستقيم والنصر العزيز، كأنه قيل: يسرنا لك فتح مكة، ونصرناك على عدوّك، لنجمع لك بين عز الدارين وأغراض العاجل والآجل. ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهاد للعدوّ سبباً للغفران والثواب والفتح والظفر بالبلد عنوة أو صلحاً بحرب أو بغير حرب، لأنه منغلق ما لم يظفر به، فإذا ظفر به وحصل في اليد فقد فتح. وقيل: هو فتح الحديبية، ولم يكن فيه قتال شديد، ولكن ترامٍ بين القوم بسهام وحجارة. وعن ابن عباس رضي الله عنه:

[5] أقصرائي، جمال الدين، *اعتراضات الأقسرائي على اعتراضات قطب الدين الرازي*، مكتبة غازي خسرو، رقم: 3681–190، ص. 4/أ.

رموا المشركين حتى أدخلوهم ديارهم. وعن الكلبي: ظهروا عليهم حتى سألوا الصلح. فإن قلت: كيف يكون فتحاً وقد أحصروا فنحروا وحلقوا بالحديبية ؟ قلت : كان ذلك قبل الهدنة، فلما طلبوها وتمت كان فتحاً مبيناً."[6]

والذي قاله الزمخشري في تفسير هذه الآيات لا يتعلق بالكلام ولا بأفعال العباد خاصة؛ أي أهي بخلق الله أم بخلق العباد، على ما يرى. وفي الجناح الثاني قد أفاد أبو السعود بسبب تأليف رسالته هذه، في الخاتمة أنه: "واعلم أن منشأ هذه المؤاخذات الواردة ومدار ارتكاب التكليفات الباردة، إنما هو تفسير الآية الكريمة على ذلك الرأي الركيك، وأما إذا فسرت على رأي أهل السنة فيتم البيان من غير أن ينتطح عنزان". غير أن أبا السعود إن كانت انتقاداته على ما قاله الزمخشري صراحة أو ما يغلب الظن أن قصده بهذه الكلمات معنى آخر، لقد كان محقا في إظهار رأيه عند الحاجة. مع هذا نرى أن المؤلف قد استخرج من أقوال الزمخشري معان لا تناسب المقام، وهو الفتح المقدر من الله والمستند إلى اتحاد المسلمين ، بما خاض في المعاقد الكلامية التي لم تنفع لأي مسلم في التاريخ إلا جاءت بالدموع والدماء والخلاف.

نص الرسالة: "هذا على رأي أهل السنة ظاهر. لأنه إخبار بإيجاد الفتح وتحصيله لرسول الله عليه السلام قبل وقوعه بلفظ الماضي، فكان وعدا به على أبلغ وجه. وأما على رأي المصنف فدونه خرط القتاد، لما سيأتي منه أن الفتح عبارة عن ((الظفر بالبلد عنوةً أو صلحا بحرب أو بغير حرب)) ولكون ذلك من أحوال البشر ممتنع الإسناد إلى ضميره سبحانه وجب المصير إلى جعله مجازا عن تيسير إقامة السبب مقام المسبّب؛ كما في قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ ونظائره. وقد فعله حيث قال ((كأنه قيل يسّرنا لك فتح مكة)) الخ. وعلى هذا حكمه على الإخبار بالتيسير الواقع أي التسهيل الحاصل وقت الإخبار لا على الوعد بالفتح المتوقع. فإن موسى عليه السلام سأل ربه بقوله ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ أن يسهل عليه أمره الذي هو ((خلافة الله تعالى في أرضه وما يصحبها)) من الشؤون الحادثة شيئا فشيئا، لما ذكره المصنف رحمه الله في مقامه. وقد أجيب إلى ذلك في موقف الدعاء، لقوله تعالى ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾. ولم يباشر عليه السلام شيئا من ذلك. وحمله على الوعد بإيتاء السؤال مع كونه خلاف الظاهر، لا يجدي فيما نحن فيه كثير نفع، إذ غايته بَعْدَ اللّتَيَّا وَالَّتِي كونه عدة بالتيسير المقارن للفتح لا عدةً بنفسه. اللهم إلا أن يكتفي بالعدة الضمنية المنفهمة من ذلك العدة أو من الأخبار بالتيسير السابق[7]".

لا ينبني نقد أبي السعود للزمخشري على صريح قوله في الكشاف. لأن كلام الزمخشري لا يعني إلا بمعنى الوعد من الله تعالى، ولأنه صرح الوعد بعبارة "عدة له بالفتح". وأما تيسير الأمر وتسهيله من الله لا يمنع أن يكون هذا الأمر وعداً منه سبحانه كما أفاده أبو السعود في الإرشاد.

[6] الزمخشري، أبو القاسم جار الله، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 3، 2002 م، ج. 4، ص. 323.

[7] أبو السعود العمادي، *معاقد الطراف في أول سورة الفتح من الكشاف*، 147/ ب من المجموعة- ص 2 في الرسالة.

نص الإرشاد: "فتحُ البلدِ عبارةٌ عن الظَّفرِ به عُنوةً أو صُلحاً بحِرب أو بدونِه فإنَّه ما لم يُظفرْ به منغلقٌ، مأخوذٌ من فتحِ بابِ الدارِ. وإسنادُه إلى نونِ العظمةِ لاستنادِ أفعالِ العبادِ إليه تعالى خلقاً وإيجاداً. والمرادُ به فتحُ مكةَ شرَّفها الله ... بُشّر به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عند انصرافه من الحديبيةِ... فقولُه تعالى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ الله﴾ غايةٌ للفتحِ منْ حيثُ إنَّه مترتبٌ على سعيِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في إعلاءِ كلمةِ الله تعالى بمكابدةِ مشاقِّ الحروبِ واقتحامِ مواردِ الخطوبِ..."[8]

الفارق بين نصي الإرشاد والكشاف إنما هو في التعبير بالمجاز صراحة أو ضمنا. في نص الإرشاد ما يدل على ما دار في ذهن مؤلفه من المسائل الكلامية حينما استخرج نقاش خلق الأفعال من نون العظمة. لكن المؤلف اتفق مع الزمخشري في تفسير الآية التالية حيث قال: ..منْ حيثُ إنَّه مترتبٌ على سعيِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ. فعلى كل الحالات، سعي النبي عليه الصلاة والسلام وسعي الأصحاب رضي الله عنهم مؤثر في الظفر بالفتح مع الاعتراف والإيمان بأن كل النعم بإحسانه تعالى. إنما بدّل أبو السعود في تفسيره "الإرشاد" عن مركز الاستدلال، فجره من تيسير الفتح للنبي إلى نون العظمة الكائنة في كلمة فتحنا ولم يتشدد في إظهار رأيه الكلامي.

فالموضوع في سورة الفتح هو فتوح البلدان وفتوح القلوب. ولم ولا تأتي الفتوح إلا مع اتحاد القلوب في طريق الحق. فذكر الخلافات التي تفرق وحدة المسلمين، في بداية تفسير سورة الفتح، لا يتناسب مع رسالة السورة. فإذا راجعنا الموضوع فالواجب أن نختار من قولي أبي السعود عن تيسير الفتح، فهو ما أفاده في تفسير الإرشاد. لأن عبارات المؤلف في الإرشاد أقرب من روح التفسير مما سرده في الرسالة. فالزمخشري بالرغم من مكانته في التفسير البلاغي ليس بريئاً عن الاتهامات المحقة كما هو المذكور أعلاه ملخصا. فالجدير بالذكر أن يخلص فهم القرآن مما لا يليق بغايته الأصيلة من نفع المؤمنين واتحادهم. وكل ما جرى، جرى في الماضي فيومنا يوم المسح للخلافات الدامعة الدامية .

1. 3 وصف نسخ المخطوط وعملية التحقيق

الرسالة المسماة بـ"معاقد الطراف في أول سورة الفتح من الكشاف" أو بـ"الحاشية على أوائل سورة الفتح من الكشاف" لشيخ الإسلام أبي السعود (ت.٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م)، فموضوعها حاشية الكشاف في تفسير ثلاث آيات من أوائل سورة الفتح. واستعمل في تحقيق الرسالة سبع نسخ موجودة في المكتبات فإحدى المخطوطات مستنسخة من نسخة المؤلف على ما اطلعناه. بحثنا في المكتبات ولم نقف على نسخة المؤلف رحمه الله، فاخترنا لتحقيقنا بعض النسخ الموجودة في المكتبات ورمزناها بالترتيب الأبجدي. فهي كما يلي:

[8] أبو السعود العمادي، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج. 8، ص. 103.

نسخة "أ": وهي جزء من المجموعة المقيدة في مكتبة سليمانية-فاتح، برقم ٥٣٧٤، من صفحة ١٣٦/ أ إلى ١٥٥/ ب. عدد السطور يتراوح ما بين ١٣-١٧. ولا يوجد في الكتبة إلا تاريخ الاستنساخ (٩٧٥هـ). تشير جملة الدعاء في الكتبة بـ"سلامة الدارين" مخالفةً للنسخ المختومة بطلب الرحمة، إلى أقدمية هذه النسخة ولذلك جعلناها أصلا في التحقيق بالرغم من وجود بعض الأخطاء اللغوية.

نسخة "ب": وهي جزء من المجموعة يعود تاريخها إلى سنة ١٠١٤هـ، المقيدة في مكتبة سليمانية-فاتح، برقم ٣٠٩٤، من صفحة ٢٦/ أ إلى ٣٤/ ب. عدد سطورها ١٧ سطرا بزيادة نص الكشاف المعلق عليها في المدخل.

نسخة "ج": وهي جزء من المجموعة المقيدة في مكتبة سليمانية-مهرشاه، برقم ٣٩. المستنسخ غير مسجل. تبدأ الرسالة من صفحة ١٠٠/ ب إلى ١٠٥/ أ، بخط النسخ وفي كل صحيفة خمسة وعشرون سطرا. التعليقات المزادة في الهوامش لشرواني زاده صدر الدين محمد أمين أفندي (ت.١٦٢٧م) القاضي في عهد العثمانيين.[9]

نسخة "د": وهي مقيدة في مكتبة سليمانية-بغدادلي وهبي أفندي برقم ٢٠٣٥ في ضمن المجموعة الحاوية ثلاث عشرة رسالة لأبي السعود، من صفحة ٢٢/ ب إلى ٢٧/ أ، مسطّر بتسعة عشر سطرا بخط التعليق فأما مستنسخها فغير مسجل. في الهوامش بعض القيودات لصدر الدين أفندي المذكور.

نسخة "هـ": هي مقيدة في مكتبة ملّت-فيض الله أفندي برقم ٢١٢٦، من الصفحة ١٣٢/ ب-١٣٦/ ب، في كل صفحة ٢٣ سطرا، بخط النسخ. اسم المستنسخ وتاريخ الكتابة غير مذكور.

نسخة "و": وهي مقيدة في مكتبة سليمانية-لاله لي برقم ٣٧١١، من صفحة ٤٢/ ب-٤٦/ أ، عدد السطور ٣١، بخط النسخ المكسر. ولا يوجد في التتمة اسم المستنسخ ولا التاريخ.

نسخة "ز": وهي مقيدة في مكتبة سليمانية-بغدادلي وهبي أفندي برقم ٢٠٩٦، ما بين صفحات ١٨-٢١ من المجموعة، بخط التعليق وبسبعة وعشرين سطرا في كل صفحة. ولا يوجد في التتمة اسم المستنسخ ولا التاريخ.

وقد اعتمدنا في تحقيق المخطوط على النسخ الأربع الأول فيما عدا المواقع اللازمة مراجعة النسخ الباقية، وأثبتنا الفروق بين النسخ في الهوامش؛ وبذلك استطعنا بعون الله تعالى أن نستخلص النص النهائي لرسالة أبي السعود. فالاعتماد في تحقيق هذه الرسالة كان على قواعد التحقيق لمركز البحوث الإسلامية.

وقد استخدمنا علامة "+" و"-" و":" في الهوامش، فإذا زادت كلمة أو جملة في نسخة ما، استخدمنا علامة "+"، مثلاً "ج + فقط" يعنى في النسخة "ج" كلمة "فقط" زيادة؛ وإذا سقطت كلمة أو جملة من نسخة ما، استخدمنا علامة "-"، مثلاً "ب - حيثية" يعنى في النسخة "ب" كلمة "حيثية" ناقصة أو ساقطة، وإذا اختلفت كلمة أو جملة، استخدمنا علامة

[9] Altıntaş, Ramazan, "Şirvânî, Sadreddinzâde", *DİA*, c. 39, s. 208-209.

":" مثلاً "ج: سبب" يعنى في النسخة الأصلية تستخدم كلمة "مسبب"، ولكن في النسخة "ج" تستخدم كلمة "سبب".
هذه العلامات تستخدم بين لجنة التحقيق في مركز البحوث الإسلامية (İSAM) في إسطنبول.

وخرَّجنا جميع الآيات القرآنية. وكلّ ما بيـن القوسـين المعقوفين [ ] هو من إضافتنا إلى النص.

2. **التحقيق**

[معاقد الطراف في أول سورة الفتح من الكشاف]

[146/ أ] هذه رسالة معلقة على الكشاف في سورة الفتح

لمولانا وسيدنا أبي السعود الإسكليبي سلّمه الله تعالى في الدارين. آمين.[10]

[147/ ب] بسم الله الرحمن الرحيم[11]

[قال أبو السعود:]

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. قال[12] [الزمخشري]: وقد نزلت مرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم.. [تعليق أبي السعود]: كان ذلك في ذي القعدة سنة ست من الهجرة الشريفة والفتح في شهر رمضان سنة ثمان. قوله:[13] عدة له بالفتح[14] [التعليق]: هذا على رأي أهل السنة ظاهر. لأنه إخبار بإيجاد الفتح وتحصيله لرسول الله عليه السلام قبل وقوعه بلفظ الماضي، فكان[15] وعدا به على أبلغ وجه. وأما على رأي المصنف فدونه خرط القتاد،[16] ولما سيأتي[17] منه أن الفتح عبارة عن «الظفر بالبلد عنوةً أو صلحا بحرب أو بغير حرب»[18] ولكون ذلك من أحوال البشر ممتنع الإسناد إلى ضميره سبحانه، وجب المصير إلى جعله مجازا عن تيسيره إقامة المسبّب مقام السبب؛[19] كما في قوله تعالى ﴿فَإِذَا

10د: حاشية على أوائل تفسير سورة الفتح من الكشاف للعلامة أبي السعود العمادي؛ ج: حاشية المرحوم أبو السعود أفندي على سورة الفتح؛ و: هذه رسالة لأبي السعود من الكشاف من أول سورة الفتح؛ ز: حاشية في أوائل تفسير سورة الفتح من الكشاف للعلامة أبي السعود العمادي.

11ب + رسالة لمولانا أبو السعود رحمه الله. وفي بداية النسخة "ب" –قبل البسملة–.

12ب: قوله؛ ج – قوله.

13ج – قوله؛ د: أقول.

14الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر بن محمد 467–538هـ، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2002 م، 1–4، 4/ 323.

15د: وكان.

16 خرطت الشجرة خرطا إذا انتزعت الورق منها اجتذابا؛ والقتاد على مثال سحاب شجر صلب شوكه كالإبر، يضرب به المثل.. يُضرب للشيءِ لا يُنال إلا بمشقة عظيمة.

17ب، د: لما سيأتي.

18الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

19أ: عن تيسير إقامة السبب مقام المسبّب.انظر: الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾[20] ونظائره. وقد فعله[21] حيث قال: كأنه قيل يسّرنا لك فتح مكة[22] إلخ. وعلى هذا حكمه[23] على الإخبار بالتيسير الواقع أي[24] التسهيل الحاصل وقت الإخبار لا على الوعد بالفتح المتوقع.[25] فإن موسى عليه السلام سأل ربه بقوله ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[26] أن يسهل عليه أمره الذي هو[27] ((خلافة الله تعالى في أرضه وما يصحبها))[28] من الشؤون الحادثة شيئاً فشيئاً، لما[29] ذكره المصنف رحمه الله في مقامه.[30] وقد أجيب [147/ أ] إلى ذلك في موقف الدعاء، لقوله تعالى ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾.[31] ولم يباشر عليه السلام شيئاً من ذلك.[32] وحمله على الوعد بإيتاء[33] السؤال مع كونه خلاف الظاهر لا يجدي فيما نحن فيه كثير نفع؛ إذ غايته بَعْدَ اللّتَيَّا وَالَّتِي[34] كونه عدة بالتيسير المقارن للفتح لا عدةً بنفسه؛

20سورة النحل، 16/ 98.

21ب: وقد بينه.

22 الزمخشري، 4/ 323.

23ب، ج، د: وعلى هذا فالظاهر حمله.

24ج: أنّ.

25 انظر للمقارنة: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، ج. 8، ص. 103.

26طه 20/ 26.

27د – هو.

28 الزمخشري، *الكشاف*، ج. 3، ص.58.

29ب، ج، د: كما.

30الزمخشري، *الكشاف*، ج. 3، ص.58.

31سورة طه، 20/ 36.

32ب + بعد.

33د: بإبقاء.

34 اللتيا والتي : هما من أسماءالدّاهية. النائبة العظيمة. فاللتيا للداهية الصغيرة والتي للكبيرة، واصل" اللتيا " التي، فصغرت باضافة ياء التصغير قبل الحرف الاخير مع ضم أول الكلمة كما هو مقرر في التصغير، والعبارة مثل عربي معروف متداول بين العامة والخاصة، و كما " قيل: الأصل فيه أن رجلاً من جَدِيس تزوج امرأة قصيرة، فقاسى منها الشدائد، وكان يعبر عنها بالتصغير، فتزوج امرأة طويلة، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة، فطلقها، وقال: بعد اللّتَيَّا والَّتِي لا أتزوج أبدا، فجرى ذلك على الداهية،وقيل: إن العرب تصغِّر الشيء العظيم، كالدُّهَيْم واللُّهَيْم، وذلك منهم رَمْز. (أبو الفضل النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، 1/ 92). يكنى بهما عن الشدة واللّتَيَّا : تصغير التي وهي عبارة عن الداهية المتناهية كما قالوا الدُّهَيْم واللُّهَيْم والْخُوَيْخية والفُوَيْمية وكل هذا تصغير يراد به التكبير والتي : عبارةٌ عن الداهية التي لم تبلغ تلك النهاية وهما عَلَمان للداهية ولهاذ استغنَيا عن الصلة.(نفس المرجع،1/ 164).

اللهم إلا أن يكتفي[35] بالعدة الضمنية[36] المنفهمة من ذلك[37] العدة أو من "الأخبار"[38] بالتيسير السابق.[39]

قوله:[40] ((على عادة رب العزة سبحانه وتعالى)).[41] [التعليق]: في[42] موضع الحال من الضمير المرفوع المحل. قيده بذلك تنبيها على أنه عريق في بابه، جار على السنّة المسلوكة في أضرابه.[43]

قوله:[44] ((في أخباره)).[45] [التعليق]: حال من العادة أو صفة لها على رأي من يرى حذف الموصول مع بعض صلته أي[46] كائنةً أو الكائنةِ في أخباره أي[47] أخباره المعهودة. وهي أخباره[48] المستقبلة الواردة على صيغة الماضي. وإليها يرجع الضمير في قوله ((لأنها)) والحكم بأنها بمنزلة الكائن[49] لاينفي كون سائر أخباره المستقبلة أيضا كذلك؛ لأن ذلك ليست[50] بعلة موجبة للإيراد المذكور إيجاب العلل الخارجية لمعلولاتها. ويجوز أن يكون [148/ ب] المراد بها الأخبار المستقبلة مطلقا ويراد بكون العادة فيها كونها في جملتها وفي تضاعيفها. وحملها على الجميع الشامل للمستقبلة وغيرها يأباه التحقيق وإن توهم الإمكان بادي الرأي بناءً على أنّ ما يشمله الخاص يشمله العام؛[51] لأن تقييد[52] العادة

35د: أن يختفي.

36ج: التضمنية.

37ب، ج، د: من تلك.

38في هامش ب، ج، د: فإن الإخبار بالتيسير يفهم منه حتما حصول الفتح في وقته.

39 نص أبي السعود: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ أي أُعطيتَ سُؤْلك ، فُعْلٌ بمعنى مفعول كالخبز والأُكْل بمعنى المخبوز والمأكول، والإيتاءُ عبارةٌ عن تعلق إرادتِه تعالى بوقوع تلك المطالبِ وحصولِها له عليه السلام البتة وتقديرِه إياها حتماً ، فكلُّها حاصلةٌ له عليه السلام وإن كان وقوعُ بعضها بالفعل مترقباً بعدُ كتيسير الأمر وشدِّ الأزْر. (أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، ج. 6، ص. 14.)

40ج – قوله.

41الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

42ج – سبحانه وتعالى في.

43في هامش ب، ج: أو مقام المصدر لـ"جئ" أي مجيئا كائنا على عادة الخ، منه.

44ج – قوله.

45الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

46ج: إن.

47ج: إن.

48ج، د: إخبار.

49ب، ج، د: الكائنة.

50ب، ج: ليس؛ د – ليست.

51ج – يشمله العام.

52ج، د: تقيده.

بمجرد كونها في مطلق أخباره تعالى عارٍ بالمرة عن الفائدة.[53] وإنما هي فيما إذا قيدت بكونها في طائفة مخصوصة منها مستقلة بوصف مخصوص مصحح[54] لجريانها في موصوفه، وهي أخباره المستقبلة قطعا على أنه يمنعه.

قوله ((بمنزلة الكائنة الموجودة)).[55] [التعليق]: ورجع الضمير في التعليل إلى الأخبار المستقبلة على أحد الوجهين[56] المذكورين رجوع بالآخرة[57] إلى ما اخترناه[58] مع ما فيه من التعسف.[59]

قوله:[60] ((في تحققها وتيقنها)).[61] [التعليق]: الضمير للأخبار على الوجهين، فإن أريد بمفردها المخبَر[62] به وهو الأنسب بسداد المعنى، فالتحقق على معناه المشهور، والتيقن مصدر من المبني للمفعول. والمعنى أن ما أخبر الله تعالى به من الأمور المستقبلة في ثبوتها في أنفسها وفي كونها متيقنة للسامع بمنزلة الأمور الموجودة المشاهدة أو المخبر بها على ما هي به، وإن أريد به المعنى المصدري [148 / أ] كما في قولهم: الصدق: هو الخبر عن الشيء على ما هو به أو الكلام الخبري المشتمل عليه، يحتاج إلى التكلف بجعل إضافة[63] التحقق إليها متفرعة على وصفها[64] بصفة متعلقها[65] أو المصير إلى التقدير في مقامين أي[66] في تحقق متعلقاتها ومدلولاتها وفي تيقنها بمنزلة الأخبار المتعلقة بالأمور[67] الموجودة أو إلى التقدير الثاني مع جعل التحقق مصدراً للمجهول[68] من "تحققت الشيئ" إذا علمته بحقيقته[69] أي على ما هو عليه.

53ب، ج، د: عن الفائدة بالمرة.

54ب، ج، د + مصحح.

55الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

56في هامش ب: المراد بالوجهين الأخبار المستقبلة الواردة على صيغة الماضي والأخبار المستقبلة مطلقا لا الأخبار الشاملة للمستقبلة وغيرها، منه.

57د: رجوعه بالآخر.

58ج: أجرناه.

59 قال أبو السعود في *الإرشاد*: "والتعبيرُ عنه بصيغةِ الماضِي على سَنَنِ سائِرِ الأخبارِ الربانيةِ للإيذانِ بتحققهِ لا محالةَ تأكيداً للتبشيرِ كَما أنَّ تصديرَ الكلامِ بحرفِ التحقيقِ لذلكَ، وفيه من الفخامةِ المنبئةِ عن عظمةِ شأنِ المخبِرِ جلَّ جلالُه وعزَّ سلطانُه ما لا يخفى".

60ج – قوله.

61الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

62ب: للمخبر.

63ج – إضافة.

64د: وضعها.

65في هامش ب: يعني المخبر به.

66ب، د + هي؛ ج: إن.

67ج، د – بالأمور.

68ج: للمعقول.

69د: إذا علمت تحقيقه.

وجعل التيقن بمنزلة العطف التفسيري[70] له. والمعنى أنها في كونها معلومة على ما هي عليه بحيث لا يتخلّف عنها ما أشعرت به من النسب الخارجية التي بين الطرفين بمنزلة الأخبار المتعلقة بالأمور الكائنة التي لا مردّ لها، وهذا كما ترى تحقيق[71] للعلة المصححة للتعبير عن المستقبل بالماضي.

وأما المرجحة وهي التي[72] يدور عليها فلك البلاغة. فما لوّح[73] إليه بقوله "وفي ذلك" أي فيما دل عليه فحوى الكلام دلالة واضحة من إيراد الأخبار المستقبلة مطلقا[74] على لفظ الماضي كما ينبئ عنه لفظ المخبر في قوله ((علو شأن المخبر)) بعد ذكر الأخبار فيدخل في البيان ما نحن فيه دخولا أوّليًّا، وجعله إشارة إليه لا يرتضيه الذوق السليم إذ الفخامة والدلالة على علو شان المخبر مع كونهما من [149/ ب] وظيفة ذلك الأسلوب الحكيم على الإطلاق، إذا خُصصتا[75] عقيب جريان ذكره[76] ببعض مواده ربما أشعر ذلك بعدم الشمول.

قوله[77] ((من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر ما لا يخفى))، [التعليق]: تحقيقه أن الإخبار بفعل حادث يدلّ على علم المخبر بوقوعه الدال على قدرة فاعله[78] قطعًا. فإن كان ذلك فعلا قد وقع يكون مدلول الخبر مجرد علم المخبر وقدرته إن كان الفعل مستندًا إليه؛ وقدرة[79] غيره إن كان مستندا إلى ذلك الغير. وإن كان فعلا مستقبلا لم يقع بعدُ؛ فإن سبق[80] على نهجه فما دلّ عليه الخبر من العلم أكمل من الأوّل لابتنائه على معرفة المبادئ والدلائل إن لم يكن ذلك ناشئا عن عادة فاشية أو قرائن غير خافية. وإن صُرف عن نهجه وأورد على لفظ الماضي ولم يكن المراد تقريب المدة ولا الوقوع منوطا بالعادة أو المقدمات المعتادة فمرتبة العلم أعلى من الأولين من حيث إنه ينبئ عن قوة وثوق المخبر بالوقوع حسب إحاطته قاصد[81] الأسباب والدلائل، وتآخذ الأمارات والمخايل.

70ج، د: التفسير.

71ج: تحقيقا.

72ج – التي.

73في هامش ب: تعدية التلويح بـ"إلي" لتضمنه معنى الإشارة فتأمل، منه؛ في هامش ه: ضمن التلويح معنى الإشارة، منه عفى عنه.

74في هامش ب، ج، د: لا فيما نحن فيه فقط، منه.

75ج، د: خصصنا.

76ج: ذكر.

77ج – قوله.

78د: فاعلة.

79ب: وقدره.

80د – إليه وقدرة غيره إن كان مستندا إلى ذلك الغير وإن كان فعلا مستقبلا لم يقع بعدُ، فإن سبق.

81ب، ج، د: تبعا ضد.

وحال القدرة في الصور الثلاث واحد هذا فيما يكون المخبر مما[82] يجري عليه الزمان، ويختلف عليه أحوال الأوان. فإنه لا يعلم من الأزمنة ولا مما يحصل فيها من الحوادث [149/ أ] يقينا إلا ما قد دخل تحت الوجود بالفعل. لأن في غيره لا يأمن احتمال الخطأ في ترتيب مبادئه اللائقة، أو المدافعة من الأمور العائقة، وأما إذا كان المخبر هو العليم الخبير والمخبر به فعل مستقبل عبّر عنه بلفظ الماضي يدل ذلك حتما على كمال علمه تعالى لابتنائه على كمال إحاطته بجميع أطوار الوجود وأحوال كل موجود، وتفاصيل المبادئ المؤدية[83] إلى ذلك وعلى أن الحال والاستقبال بالنسبة إليه سيّان،[84] وإنما سيكون كما قد كان ثم إن كان الفعل مستندا[85] إليه تعالى كالذي نحن فيه أو متعين الإسناد[86] إليه كما في قوله تعالى ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ﴾[87] دلّ ذلك على كمال قدرته تعالى أيضا لإيذانه[88] بأنه لا يتخلف[89] عنها مقدور ولا يستعصى[90] عليها أمر من الأمور بل كل ما أراد فقد وجد،[91] وأما إذا كان مستندا إلى غيره سبحانه كما في قوله تعالى ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾[92] ونظائره، فالدلالة على كمال العلم على الكمال وذلك كاف في الفخامة والدلالة على علوّ شان المخبر. وأما الدلالة على كمال القدرة فلا، لما عرفت أن الخبر إنما يدل بالآخرة على قدرة الفاعل لا على قدرة المخبر، فضلا عن كمالها واستناد[93] جميع الأفعال[94] من حيث الخلق إلى الله تعالى وأن لا تأثير للقدرة الحادثة.

وإن أغضينا عن مخالفة زعم المصنف له[95] مستفاد من مبادي[96] أخر؛ لا دلالة للخبر [150/ ب] من حيث هو خبر ولا للتعبير المذكور على ذلك قطعا، والاعتذار بأن كمال العلم المتعلق بفعل الغير[97] إنما يكون بامتناع عدم مطابقة الخبر

82ج، د: ممن.
83ج، د: المودية.
84ج: سبيان.
85ب، د: مسندا.
86ب: الإستناد.
87سورة الزمر، 39/ 75.
88ج: لا بذاته.
89د: لا يختلف.
90ج، د: لا يستقصى.
91د: وجدوا.
92سورة الأعراف، 7/ 48.
93ج: وإسناد.
94ج: الأحوال.
95ج – له.
96ب، د: مباد.
97ب: الخير.

للواقع قطعا، وذلك إنما يتحقق بانسداد جميع أنحاء عدم ذلك الفعل ولا يتصور[98] ذلك مع إمكان تعلق قدرة الفاعل بعدمه إلا بأن يكون جميع القوى والقدر مقهورة لقدرته تعالى وذلك معنى[99] كمالها.[100] فما دلّ على كمال علمه[101] دلّ على كمال قدرته تعالى؛ غلو[102] في الاعتساف. فما ذكره الفاضل التفتازاني رحمه الله من الدلالة على كمال قدرته تعالى إنما يستقيم فيما يستند[103] إليه سبحانه كالذي نحن فيه، ولعله جعل ذلك إشارة إلى ذلك وليس كذلك أو اكتفى في تحقق الدلالة[104] في المطلق يتحقق[105] الدلالة في بعض الصور أعني فيما يكون الفعل مستندا إليه سبحانه. قوله[106] ((فإن قلت كيف جعل فتح مكّة علّة للمغفرة)): كان حق[107] التحرير أن يبيّن أوّلا أن معنى الفتح ماذا وأيّ[108] شيء أُريد به على رأيه، حيث أسند إلى ضميره سبحانه، حسبما قرّرناه في صدر المبحث[109] حتى يتبين[110] أن العلة "ماذا" ثم يتعرض[111] لبيان كيفية التعلق بينها وبين ذلك[112] ما ذكر في معرض المعلول أعني المغفرة وما يتلوها من الأمور المعدودة؛ ولم يفعل ذلك بل صنع ما صنع فوقع فيما وقع.

قوله[113] ((قلت: لم يجعل علة للمغفرة ولكن لاجتماع ما عدد من الأمور..)) ظاهره[114] [150/أ] يدل على أن العلة هي

98ج – ذلك إنما يتحقق بانسداد جميع أنحاء عدم ذلك الفعل ولا يتصور.

99ج – معنى.

100د: كماله.

101د – دلّ على كمال علمه.

102أ، ج، د: علو.

103ب، ج، د + الفعل.

104ب، ج، د + المذكورة.

105ب، د: بتحقق.

106ج – قوله.

107د: حقه.

108ب، ج: أو أيّ.

109ب، ج: البحث.

110ج: يبين.

111ج: تتعرض.

112ب، ج، د – ذلك.

113ج – قوله.

114ج، د: ظاهرة.

نفس الفتح وإنما التعبير[115] في المعلول وعليه يبني[116] الفاضل التفتازاني رحمه الله مقاله حيث قال:[117] وحاصل الجواب، أن الفتح لم يجعل علة لكل من المتعاطفات بعد اللام إلى أن قال بل لاجتماعها وسينكشف لك الحال ولعله إنما فعله ثقة بما يعقبه من البيان.

قوله[118] ((كأنه قيل يسرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوّك))، المراد[119] بهذا النصر هو التأييد المستتبع للفتح دون النصر العزيز المنتظم[120] في سلسلة الغايات الأربع.[121] وهذا[122] كما ترى صريح في أن العلة ليست نفس الفتح بل ما هو من مباديه، أعني تيسيره[123] وتسهيله. ولا يذهب عليك أن المصنف إنما صار إلى ذلك بناء على استحالة إسناد الفتح على رأيه إلى ضميره تعالى وإلا فالجواب بتغيير المعلول على تقدير تمامه كان مغنيا له عن تغيير العلة. وحاصله حسبما

115ب: التغيير.

116ب، ج، د: بنى.

117قال السعد رحمه الله حاصله أنّ الفتح لم يجعل علة لكل من المتعاطفات بعد اللام أعني المغفرة، واتمام النعمة والهداية والنصر بل لاجتماعها ويكفي في ذلك أن يكون له دخل في حصول البعض كإتمام النعمة والنصر العزيز، وتحقيقه أنّ العطف على المجرور باللام قد يكون للاشتراك في متعلق اللام مثل جئتك لأفوز بلقياك وأحوز عطاياك ويكون بمنزلة تكرير اللام، وعطف جار ومجرور على جار ومجرور وقد يكون للاشتراك في معنى اللام كجئتك لتستقرّ في مقامك وتفيض عليّ من أنعامك أي لاجتماع الأمرين، ويكون من قبيل جاءني غلام زيد وعمرو أي الغلام الذي هو لهما، وفيه أنه إذا كان المقصود بعضه فذكر باقيه لغو من الكلام فالظاهر أن يقال لا يخلو كل منها من أن يكون مقصودا بالذات، وهو ظاهر أو المقصود بعضه، وحينئذ فذكر غيره إمّا لتوقفه عليه أو لشدة ارتباطه به، وترتبه عليه فيذكر للإشعار بأنهما كشيء واحد، والأوّل كقوله تعالى: {فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ} [سورة البقرة، 2/ 282] إلى قوله: أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى فليس الضلال علة بل التذكير متوقف عليه كقولهم أعددت الخشب ليميل الحائط فأدعمه كما حققه سيبويه وتبعه العلامة، ومثال الثالث لازمت غريمي لأستوفي حقي وأخليه وليس ما نحن فيه من هذا القبيل، أو المقصود المجموع من حيث هو مؤوّل بما يكون كذلك كما هنا لأنّ جمع عز الدارين محصل مجموع الكلام والى الثاني أشار في دلائل الإعجاز بقوله: إذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين أحدهما أن يستقل كل بالجزائية نحو إن تأتني أعطك وأكسك، والثاني أن يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه كقولك: إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت أي إذا رجع استأذنت وإذا استأذنت خرجت اهـ وقد علم مما مضى أنه غير مخصوص بالشرط، ولا بما ذكر فتأمّله فإنه مهمّ جدّاً. (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر، بيروت، ج. 8، ص. 55).

118ج – قوله.

119ب: والمراد.

120ب: المتنظم.

121ب: الأربعة. المراد من الغايات الأربع ما يذكر في الآية من غايات الفتح.

122د: وهكذا.

123ج: بتيسيره.

نَقَلناه آنفا أن الفتح لم يجعل علة لكل واحد من الأمور المتعاطفة، بل لاجتماعها ويكفي في[124] ذلك أن يكون له[125] دخل في حصول بعضها كإتمام النعمة والنصر العزيز.

وتحقيق ذلك أنما يذكر في معرض العلة الغائية للفعل، وهو المعلول له حقيقة، إذا كان متعددا معطوف البعض على البعض،[126] فكل واحد من ذلك المتعدد، [151/ ب] كلّما كان غاية له كان الاجتماع أيضا[127] كذلك. ومن ضرورته لزوم كون الفعل علة لكلّ واحدٍ من ذلك وللاجتماع أيضا. إذا قلت[128] "خَرَجتُ لأَحجّ وأعتمر" فإن كل واحد من الحج والعمرة لما كان غاية للخروج كان[129] اجتماعهما أيضا كذلك، ولزمه كون الخروج علة لكل[130] واحد منهما ولاجتماعهما أيضا. وكذا الحال في قولك "قمتُ لأتوضأ وأصلي"، وأما اجتماع ذلك المتعدد فليس كلما كان غاية للفعل كان كلّ واحد منه أيضا كذلك بل قد يكون كما[131] في المثالين المذكورين، وقد لا يكون كما في قوله: أسلمتُ لأموت وأدخل الجنة، وقوله: حسبتُ غريمي لأستوفي حقي وأخليه.[132]

والسر في ذلك أن تحقق اجتماع المتعدد الذي هو غاية ومعلول للفعل إنما يستلزم تحقق كل واحد من ذلك المتعدد مطلقا، سواء كان معلولا له أو لغيره غاية له أو[133] لم يكن، لا بتحققه من حيث هو غاية ومعلول له. نعم يستلزم تحقق بعضه من تلك الحيثية قطعا بل الغاية والمعلول أوّلا وبالذات إنما هو ذلك البعض، ولاستلزام تحققه لتحقق بعض آخر منه، إما بالتوقف عليه كما في المثال الأول أو بالاستتباع كما في المثال الثاني جعل الاجتماع الدائر وجودا وعدما على الجزء الأخير المتوقف تحققه على تحقق الجزء المقدم[134] [151/ أ] حسبما ذكر غاية ومعلولا ثانيا وبالعرض واللام في الحقيقة داخلة على مجموع الجزئين المتعاطفين لا على الجزء المتقدم فقط كيف لا، وقد يكون المتقدم مما

124د – في.
125ب: أنّ له.
126ج – البعض.
127ب – أيضا.
128ب، ج، د: كما إذا قلت.
129وكان.
130ج: لكون.
131د – كما.
132ب: وأخليته.
133ج: و.
134ب، ج، د: المتقدم.

لاحظه[135] من كونه غاية أو معلولا قطعا ألا يرى[136] إلى المثال الأول وإلى قوله: تدرعت ليصيبني السيف ولا يقطع، فإن كون الموت وإصابة السيف غاية للإسلام أو التدرع[137] معلولا لهما مما لا يذهب إليه الوهم. وإنما قدما لأصالتهما[138] في التحقق، وتقدمهما[139] في الوجود، لا لأنّ لهما حظاً من ذلك.

وهذا المسلك إنما يسلك إذا كان ما[140] بين المعطوفين من التعلق بيناً لا شبهة فيه كما في الأمثلة المذكورة حتى لو كان بينهما ترتب اجتماع[141] إتفاقي كما لو قيل "توضأتُ لأتنفّس وأصلّي" خرج الكلام عن باب الإفادة. وربما يقع بين شيئين اجتماع إتفاقي ويكون أحدهما معلّلا بالفعل[142] والآخر واقعا بعلته من غير تعلّق له بالأوّل ولا بالفعل فيذكران معا في معرض الغاية قصدا إلى مجرد الجمع بينهما كقول الصاحب: -خرجت مع الأمير لأنادمه في الحضر وألازمه في السفر، أي ليتحقق مجموع الأمرين، وقول الحاج: -رجعت مع الحجاج لأرافقهم في الذهاب ولا أفارقهم في الإياب،[143] ومنه قوله[144] وشيَّعت ضيفي كي أراعي حقه.. من البر في المثوى ولما تحوّلا، ولا يصار إلى مثل هذا [152/ ب] إلا إذا كان وجود الآخر معلوما للسامع تحقيقا أو ادّعاءً.[145] وأنت خبير بأنّ كل ما يفرض كونه صالحا لمعلولية[146] الفتح أو تيسيره كائنا ما كان ليس بينه وبين المغفرة من العلاقة ما يكون بمثابة العلائق التي في مثال الإسلام ونظيريه[147] وإنها ليست معلومة التحقق بوجه من الوجوه قبل هذا، فما المصحح لإيرادها من مورد العلة الغائية مقرونة باللام.

ودعوى أن إتمام النعمة إنما يتحقق بمغفرة ما تقدم وما تأخر مما لا يخلو عنه البشر مما لا يكاد يتم. هذا وقد[148] أورد العلامة التفتازاني رحمه الله في تحقيق هذا المطلب: أن العطف على المجرور باللام قد يكون للاشتراك في متعلق

135ب، ج، د: لا حظ له.

136ب: ألا ترى.

137ب، ج، د: والتدرع.

138ج: لأصالتها.

139ب: وتقدمها.

140ب – ما.

141ب، ج: واجتماع.

142د: للفعل.

143في هامش ب: آب، يؤب، أوبا، وأوبة، وإيابا رجع، والمآب المرجع، صحاح.

144د + نظم.

145ب، ج، د: أو ادعاء.

146د: المعلومية.

147أ: ونظريه؛ ج: ونظيره.

148ب – قد.

اللام مثل:[149] "جئتك لأفوز بلقياك وأحوز عطاياك" ويكون هذا بمنزلة تكرير اللام، وعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور وقد يكون للاشتراك في معنى اللام[150] كما تقول: "جئتك لتستقر في مقامك وتفيض عليّ من إنعامك" أي لاجتماع الأمرين ويكون من قبيل "جاءني غلام زيد وعمرو: أي الغلام الذي[151] لهما، ولا يخفى عليك[152] أنه بمعزل عن التحقيق.

أما أوّلا: فلِما حقِّق في موضعه من أن[153] الحرف ليس له معنىً مستقلٌّ بالمفهومية يحكم به أو عليه وإنما شأنه إفضاء معنى ما تعلق به[154] إلى ما دخله فمعنى اللام ههنا إنما هو التعليل المخصوص الحاصل بين الفتح والمغفرة بحيث لا يعقل ممتازاً عن معنى الفتح حتى يتصور أن يشترك فيه المغفرة،[155] وما عطف عليها من غير أن [152/أ] يشتركا في معنى الفتح وإنما الاشتراك في معناها الاشتراك في معناه على الوجه المخصوص كما ذكر.[156]

وأمّا ثانياً: فلأن ما أورده مثالا للاجتماع إن أراد بالمقام المذكور فيه مقام[157] المنصب والجاه مما له تعلق بإفاضة الإنعام يكون ذلك من قبيل المثال الأول، فإن كلا من الاستقرار فيه وإفاضة[158] الإنعام معنى مقصود في المقام الخطابي، وإن أراد[159] به المقام الحسّي الذي لا ملابسة بينه وبين إفاضة الإنعام يكون ذلك من باب مثال التنفس[160] بل أبعد منه إذ لا دوران فيه ولو اتفاقيا.

وأما ثالثا: فلأن تنظيره بقوله "جاءني غلام زيد وعمرو" أي الغلام الذي لهما يدل على أن النزاع في أن كل واحد من الأمور المعدودة هل هو تمام العلة الغائية للفتح أو تمامها المجموع. وإنما كل واحد من ذلك بعض منه له حظ من[161] العلية في الجملة، كما أن الغلام لمجموع زيد وعمرو لا لكل واحد منهما بتمامه، بل لكل منهما حظٌّ من ذلك في

149ب: نحو.

150د – وعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور وقد يكون للإشتراك في معنى اللام.

151ج، د – الذي.

152ب – عليك.

153ج – أن.

154د – به.

155ج – الفتح والمغفرة بحيث لا يعقل ممتازاً عن معنى الفتح حتى يتصور أن يشترك فيه المغفرة.

156د: ذكروا.

157ج، د – مقام.

158ب: وإضافة.

159ب: وإن أريد.

160ب: النفس.

161ج – من.

الجملة، ولا ريب في أنه خروج عن[162] المبحث بألف مرحلة.

قوله[163] ((لنجمع لك بين عزّ الدارين وأغراض العاجل والآجل))[164]، عبّر عن مصادر الأفعال الواردة في معرض العلة الغائية للفتح بالجمع تحقيقاً لِما ذكره من أنَّ المعلول هو الاجتماع؛ وتوضيحاً له، وكان الظاهر أن يورد ما يحصل بتلك المصادر أعني الأمور المعدودة على الوجه الذي وردت هي عليه ثم يعين من بينها[165] وبين الفتح علاقة مصححة للعلية ثم يبيّن[166] أن[167] الاجتماع يصح تعليله بعلة أحد الأمور المجتمعة حسبما بيّن فيما سلف، ولم يفعل ذلك بل أهمل[168] [153/ ب] ما يجديه، واشتغل بما لا يعنيه فأورد مفهومين يصدقان معاً على تلك الأمور. فإن المغفرة يصدق عليها أنه غرض أخروي، وعلى النصر العزيز أنه عزٌّ وغرض دنيوي، وعلى كل واحد من إتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم؛ أنه عز في الدارين وغرض فيهما[169]، وقد قصد بذلك نوعَ ضبط يكون ذريعةً إلى تقريب مرامه، وأنت خبير بأنه لم يُذكر أمرٌ[170] من ذلك[171] الأمور بشيء من ذينك[172] العنوانين، ولا بوصف يشعر بذلك، سوى إتمام النعمة والنصر العزيز، ولا نزاع في صحة معلوليتهما للفتح. وأما[173] المغفرة وهي التي وقع فيها التشاجر[174] فليس فيها ما يشعر بشيء منهما وإن صدق عليها[175] مفهوم غرض الأجل، وكذا الهداية وإن صدق عليها كلا[176] المفهومين على أن العنوان الثاني ليس بينه وبين الفتح مثل الذي بينه وبين عنوان العز من العلاقة الملائمة للتعليل، حتى لو كان المذكور في معرض الغاية نفسَ ذلك العنوان، وقيل: "إنا فتحنا لك" ليحصل غرضُك لما حمل ذلك الأعلى أغراض ملائمة للفتح من إعلاء

162ب: عن.

163ج – قوله.

164 الزمخشري، *الكشاف*، ج. 4، ص.323.

165ب، ج: من بينهما مابينه.

166ب، ج، د: يبين.

167ب، ج – أن.

168ج، د – أهمل.

169ج + فقط.

170ج: أمرين.

171ب، د: تلك.

172ب، ج، د: ذينك.

173ب، ج، د – أما.

174في هامش ب: أي النزاع.

175ج: عليهما.

176ج: كل.

كلمة الله تعالى ونحوه دون سائر الأمور التي لا ملابسة بينها وبينه[177] مما يصدق عليه ذلك العنوان. فأيّ[178] فائدة في إيراده![179]

قوله:[180] ((ويجوز أن يكون الفتح من حيث إنه جهاد للعدوّ سبباً للغفران والثواب))[181] جواب آخر عن السؤال مبني على تسليم معلوليّة المغفرة بعد التنزيل[182] عما في الجواب الأول من المنع ومن ضرورته؛ كون ما يتلوها من الأمور المعدودة أيضا، كذلك فكأنه إنما لم يصرح بذلك اعتمادا على الظهور. فإن جواز سببيّة الفتح [153/ أ] لكل واحد من إتمام النعمة والنصر العزيز مما لا ريب فيه، وكذا للهداية إلى الصراط المستقيم، إذ الظاهر أن المراد بها الهداية إليه في تبليغ الرسالة وإقامة مراسم الرياسة كما ذكره الفاضل البيضاوي[183] رحمه الله.

وأما قوله: ((والثواب)) فالأقرب أن عطفه على الغفران تفسيريٌّ قصد به التنصيص على أن الفتح من العبادات[184] يثاب عليها، وإلا فجعْله عبارة عن الأمور المذكورة مع ما فيه من نوع بُعد يأباه التقييد بحيثية كونه جهاداً لوضوح جواز سببيته لها من حيث هو هو. أعني حيثية كونه ظفراً بلا اعتبار معنى الجهاد، وإنما جعله نفس الجهاد مع أنه مسبَّب[185] عنه حاصلٌ به كما صرح به الفاضل البيضاوي رحمه الله، إما مبالغةً وإما نظرا إلى أنه وإن كان في نفسه حاصلا بالجهاد مسببا عنه، لكنه باعتبار كونه وسيلة إلى ما يترتب عليه من الفتوح جهاد[186] للعدوّ، وتجويز سببيته من هذه الحيثية لا يمنع جواز[187]

177ج: وبين.

178ج: فإن.

179في هامش و: إذا إريد بالمصدر الحدث يراد به المصدر وإن لم يرد الحدث يكون اسم مصدر، منه.

180ج – قوله.

181الزمخشري، 4، 323.

182ب، ج، د: التنزل.

183ب: التفتازاني.

184ب، ج، د + التي.

185ج: سبب.

186أ: جهادا.

187ج – سببيته من هذه الحيثية لا يمنع جواز.

سببيته من الحيثية[188] الأولى كما[189] لا يمنعه ذلك،[190] وليس هذا من قبيل ما قدمناه آنفا.[191]

فإن كل واحدة من حيثية كونه مسببا عن الجهاد وحيثية كونه وسيلة[192] إلى الفتوح؛ حيثية مغايرة للأخرى، لا تلازم بينهما لا في الوجود ولا في الملاحظة. فتقييد جواز سببيته بإحديها[193] لا يشعر بملاحظة الأخرى،[194] فضلا عن إشعاره بنفي جواز سببيته باعتبار تقييده بها. وأما حيثيته الذاتية التي هي حيثية[195] كونه ظفرا فحيث لم تكن منفكة عنه كان تقييد الجواز [154/ ب] بحيثية زائدة عليها مشعرا بعدم كفايتها[196] في الجواز فتأمل.

ثم الذي يلوح من ظاهر هذا الجواب أنه لا تعلق له بالجواب الأول، وأن العلة نفس الفتح لا التيسير الذي تعلق به، وأنت خبير بأن جواز كون الفتح من تلك الحيثية سببا للمغفرة مما لا كلام فيه، وإنما[197] الكلام في جواز ذلك ههنا، فإنه ورد في النظم الكريم مسندا إلى ضميره سبحانه، وقد فعل به المصنف سامحه الله تعالى ما فعل. فأين[198] الفتح الذي يكون سببا لها والذي جعله مفعولا للتيسير وإن أمكن اعتباره من تلك الحيثية لكن سببيته تفضي[199] إلى اختلال المعنى، إذ يكون حاصله يسرنا لك أن تفتح[200] مكة "ليغفر لك الله... إلخ" على أن يكون الأمور[201] المعدودة عللا غائية لفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم أغراضا له من ذلك، لأن[202] يكون ذلك أمرا معلوما للسامع مذكورا بطريق الاستطراد، وأن المقصود إفادته؛ إنما هو التيسير فقط، وكل ذلك مما يقضي البداهة بفساده، على أن مغفرة ما تأخر لا يخطر ببال

188ب – لا يمنع جواز سببيته من الحيثية.

189ج – كما.

190في هامش ب، ج، د: كما لا يمنع تجويز سببيته من حيث إنه مسبب عن الجهاد، جوازَ سببيته (مفعول لا يمنع وإنما قدم في الكلام لاتصاله بالفعل) من حيث إنه وسيلة إلي الفتوح.

191في هامش ب، ج: يريد قوله يأباه التقييد بحيثية كونه جهادا لوضوح جواز سببيته لها من حيث هو هو؛ في هامش ج: يريد به قوله يأباه التقييد بحيثية كونه جهادا لوضوح جواز سببيته لها من حيث هو هو.

192ج – وسيلة.

193ب، د: بإحديهما؛ ج: بأحدهما.

194د: أخرى.

195ب – حيثية.

196ج – منفكة عنه كان تقييد الجواز بحيثية زائدة عليها مشعرا بعدم كفايتها.

197ب، ج، د: إنما.

198أ: فائدة.

199ج: تقتضي.

200ج، د: يفتح.

201ب: المأمور.

202ب، ج، د: وأن.

بشر،[203] فضلا عن أن يقع[204] في أمنيته، والتيسير من الله عز وجل وإن استدعى تحقق الفتح وحصوله لرسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه قيل يسرنا لك فتح مكة ففتحتها.[205] لكن لا مجال[206] لجعله سببا لاستلزامه المحذور الأول. فالوجه أن يقال إن العلة هي التيسير أيضا؛ لكن باعتبار استتباعه للفتح المعتبر من تلك الحيثية، وإن المفعول[207] هو المغفرة وما يتلوها حسبما ذكر فيما مرّ، وإن المعنى بجواز[208] أن يكون الفتح من حيث إنه جهاد وسبب[209] للمغفرة، وذلك كاف [154/ أ] في كون التيسير الذي يستتبعه علة لها ولما يتلوها، وكان العدول من العلة إلى السبب[210] للإشارة إلى هذا المعنى. هذا غاية ما يمكن من الاعتذار. والكلام بعد الحزازة غير عار، فإن سببية الفتح للمغفرة حيث كانت باعتبار المجاهدة والمكايدة[211] كان إيراد التيسير والتسهيل بصدد ترتب[212] مباديها من[213] تربية مبادي عدمها، وحمل التيسير على

203ج: بيان.

204ب، د: تقع.

205ج: بفتحنا؛ د: ففتحنا.

206ب: محال.

207ب، ج، د: المعلول.

208ب، د: يجوز.

209ب، ج، د: جهاد سبباً.

210 بين العلة والسبب عموم وخصوص من وجه فيلتقيان في بعض المعاني ويختص كل واحد منهما بمعنى. قال الدبوسي: "السبب في اللغة: فالطريق، والسبب الحبل أيضا، ثم استعير لكل شيء هو مدخل لغيره، من غير أن يكون ذلك الغير واجبا به بل بعلة أخرى غير حادثة بما كان سببا، فكان بمعنى الطريق لا يوصل إلى المقصود من الأمصار بدونه، ولكن لا يوصل به بالمشي الموجود باختيار الماشي على الطريق. وكالحبل الذي لا يوصل إلى الماء الذي هو المقصود بدونه، ولا يوصل به بل باستيفاء النازح بقوته والحبل آلة، وإرسال الله تعالى إلى خلقه رسوله صلى الله عليه وسلم سبب هداهم والتخويف بالنار سبب الانزجار عن المعاصي، والترغيب في الجنة سبب الطاعة، ووسوسة إبليس سبب العصيان، ودلالة السارق على المال سبب السرقة، والاستغناء سبب الطغيان" (الدّبوسيّ ، أبو زيد عبد الله، *تقويم الأدلة في أصول الفقه*، المحقق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2001م، ج. 1، ص.371). فقال الدبوسي: "وأما العلة: فتفسيرها لغة: اسم لحال تغير بحلوله حكم الحال، أو اسم لما أحدث أمرًا بحلوله لا عن اختيار كالمرض يسمى علة لتغير حكم حال الإنسان بحلوله لا عن اختيار للمريض فيه، وكذلك الجرح علة الموت إذا سرى إليه لهذا الحد، ولا يسمى الجارح علة لأنه مختار غير حال بالمجروح، ولهذا لم يجز وصف القديم -عز ذكره- "بالعلة" لأن الله تعالى أنشأ عن اختيار، ولا يوصف بالحلول، فكانت العلة على هذا السبيل نوعًا ثالثًا غير الآية والدليل لأنهما يوجبان الحكم بلا حلول. والمراد بالعلة بعرف لسان الشرع: المعاني المستنبطة من النصوص التي تعلقت بها الأحكام شرعًا فيها، وتعدت بتعديها إلى الفروع، لأن تلك المعاني بحكم حلولها في المنصوص عليها غيرت أحكامها لا عن اختيار إلى العموم عن الخصوص.فإن قوله صلى الله عليه وسلم: "الحنطة بالحنطة مثل بمثل والفضل ربا" غير حال بالحنطة.ولكن قولنا: إنه مكيل أو مطعوم حال بها.وهذه العلل تسمى مقاييس لأنها قد تستنبط بالمقايسة فسميت باسم سببها وتسمى نظرًا لهذا المعنى.(نفس المرجع،1/ 14).

211ب، ج: والمكابرة.

212ب، ج، د: ترتيب.

213ب، ج، د + باب.

معنى مطلق الأقدار،[214] والتمكين تعسف في تعسف[215] فتدبر.

واعلم أن منشأ هذه المؤاخذات الواردة ومدار ارتكاب التكليفات[216] الباردة،[217] إنما هو تفسير الآية الكريمة على ذلك الرأي الركيك، وأما إذا فسرت على رأي أهل السنة فيتم البيان من غير أن ينتطح عنزان،[218] فإن الفتح وإن كان ههنا عبارة عما ذكر من الظفر الموذن بالعجز وكان[219] ذلك[220] من حيث الكسب منسوبا إلى البشر، لكن لما كان مخلوقا لله تعالى صح إسناده إلى ضميره سبحانه، فمعنى قوله تعالى ﴿إنا فتحنا لك﴾[221] أوجدناه وحصلناه لك حملا لحذف المفعول على معنى القصد إلى نفس الفعل كما في "يعطي ويمنع" فعليته[222] من هذه الحيثية لإتمام النعمة وما بعده من الهداية والنصر العزيز ظاهرة.[223] فإنه مع كونه نعمة وأي نعمة مستتبع لفيضان جلائل النعم الدينية والدنيوية واتضاح مناهج الشرائع وارتفاع [155/ ب] معالم الدين وانتكاس منار الجاهلية. وأما عليته للمغفرة فباعتبار ما يقارنه ويلازمه عادة من مباشرة المبادئ الظاهرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقديم المغفرة على سائر الغايات مع كون عليتها بالنسبة إلى عليتهن جارية مجرى المركَّب من المفرد؛ إنما هو بالنظر إلى مفهومها.[224]

والالتفات إلى الغيبة مع إظهار اسم الذات المنتظم للصفات للتقريب إلى تربية مبادئ الغايات الأربع فإن كلا منها إنما يصدر عنه سبحانه بحسب صفة من صفاته العلى[225] والإظهار في قوله تعالى جل ذكره ﴿وَيَنْصُرَكَ اللهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾[226] لمزيد الاهتمام وتربية المهابة، والله أعلم.[227]

تمت الرسالة الشريفة لشيخ مشايخ الإسلام مفتي الممالك العثمانية الشيخ أبي السعود الإسكليبي سلّمه الله تعالى في

214د: الاقتدار.

215ج، د – في تعسف.

216ج: التكلفات.

217في هامش ج، د: المؤدي في التفكيك.

218لا ينتطح فيها عنزان: كناية عن المسألة الواضحة التي لا يختلف عليها اثنان.

219ب: وإن كان.

220ج – ذلك

221سورة الفتح، 48/ 1.

222د: فعليه.

223ج: ظاهره.

224في هامش ج، د: فإن التخلية قبل التحلية.

225ج – العلى.

226سورة الفتح، 48/ 3.

227ب: والله أعلم بالصواب، تمت. ج: تمت الحاشية للمولى أبو السعود رحم. وفي هامش ج: تعليقات المرحوم صدر الدين زاده أفندي رحمه الله. د: والله تعالى أعلم بالإصابة، تم. ز: تمت الرسالة للمولى المرحوم أبي السعود العمادي.

الدارين والحمد لله وحده والصلوة على من لا نبي بعده، في سنة 975[228]

المصادر والمراجع

ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم النميري الحراني، *مقدمة في أصول التفسير*، دمشق 1936.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، *المقدمة*، مطبعة الرجلية، مصر بدون تاريخ.

أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999.

أقسرائي، جمال الدين، *اعتراضات الأقسرائي على اعتراضات قطب الدين الرازي على الكشاف*، مكتبة غازي خسرو باي، رقم: 3681-190.

حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون تاريخ.

الخفاجي، شهاب الدين، *حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي*، المسمّاة: *عِناية القاضى وكفاية الراضي على تفسير البَيضاوي*، دار صادر، بيروت بدون تاريخ.

الدّبوسيّ، أبو زيد عبد الله، *تقويم الأدلة في أصول الفقه*، المحقق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 2001م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط. 3، بيروت 2002 م.

السيوطي، جلال الدين، *الإتقان في علوم القرآن*، المكتبة العربية السعودية، مركز الدراسات القرآنية.

النيسابوري، أبو الفضل ، أحمد بن محمد الميداني، *مجمع الأمثال*، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت بدون تاريخ.

KAYNAKÇA (Latin Harfleriyle)

Aksarayî, Cemâlüddîn, *İ'tirâzâtü'l-Aksarâyî 'alâ i'tirâzâti Kutbi'd-Dîn er-Râzî 'ale'l-keşşâf*, Gazi Hüsrev Bey Kütüphanesi, nr. 3681-190.

Altıntaş, Ramazan, "Şirvânî, Sadreddinzâde", *DİA*, c. 39, ss. 208-209.

228ب، ج، د، ه، و، ز – الرسالة الشريفة لشيخ مشايخ الإسلام مفتي الممالك العثمانية الشيخ أبي السعود الإسكليبي سلمه الله تعالى في الدارين والحمد لله وحده والصلوة على من لا نبي بعده، في سنة 970.

Debûsî, Ebû Zeyd Abdullah, *Takvîmü'l-edille fî usûli'l-fıkh*, thk: Halil Muhyiddin, Dâru'l-Kütübi'l-'İlmiyye, Beyrut 2001.

Ebu's-Su'ûd, *İrşâdü'l-'akli's-selîm ilâ mezâya'l-kitâbi'l-kerîm*, Dâru İhyâi't-Türâsi'l-'Arabi, Beyrut 1999.

Hâcî Halîfe, *Keşfü'z-zunûn 'an esâmi'l-kütüb ve'l-fünûn*, Dâru İhyâi't-Turâsi'l-'Arabi, Beyrut ts.

Hafâcî, Şihâbüddîn, *Hâşiyetü'ş-şihâb 'alâ tefsîri'l-Beydâvî*, Dâru Sâdır, Beyrut ts.

İbn Haldûn, *Mukaddime*, Matbaatü'r-Ricliyye, Mısır ts.

İbn Teymiye, Ebü'l-Abbâs, *Mukaddime fî usûli't-tefsîr*, Dımeşk 1936.

Nîsâbûrî, Ebü'l-Fazl, *Mecma'u'l-emsâl*, thk: Muhammed Muhyiddîn Abdülhamîd, Dâru'l-Ma'rife, Beyrut ts.

Suyûtî, Celâlüddîn, *el-İtkân fî 'ulûmi'l-Kur'ân*, el-Mektebetü'l-'Arabiyyeti's-Su'ûdiyye, Merkezü'd-Dirâsâti'l-Kur'âniyye, ts.

Zemahşerî, Cârullah, *el-Keşşâf 'an hakâiki ğavâmizi't-tenzîl*, thk: Muhammed Abdüsselam Şahin, Dâru'l-Kütübi'l-'İlmiyye, Beyrut 2002.

نسخ مصورة من المخطوطة (أ) (ب)

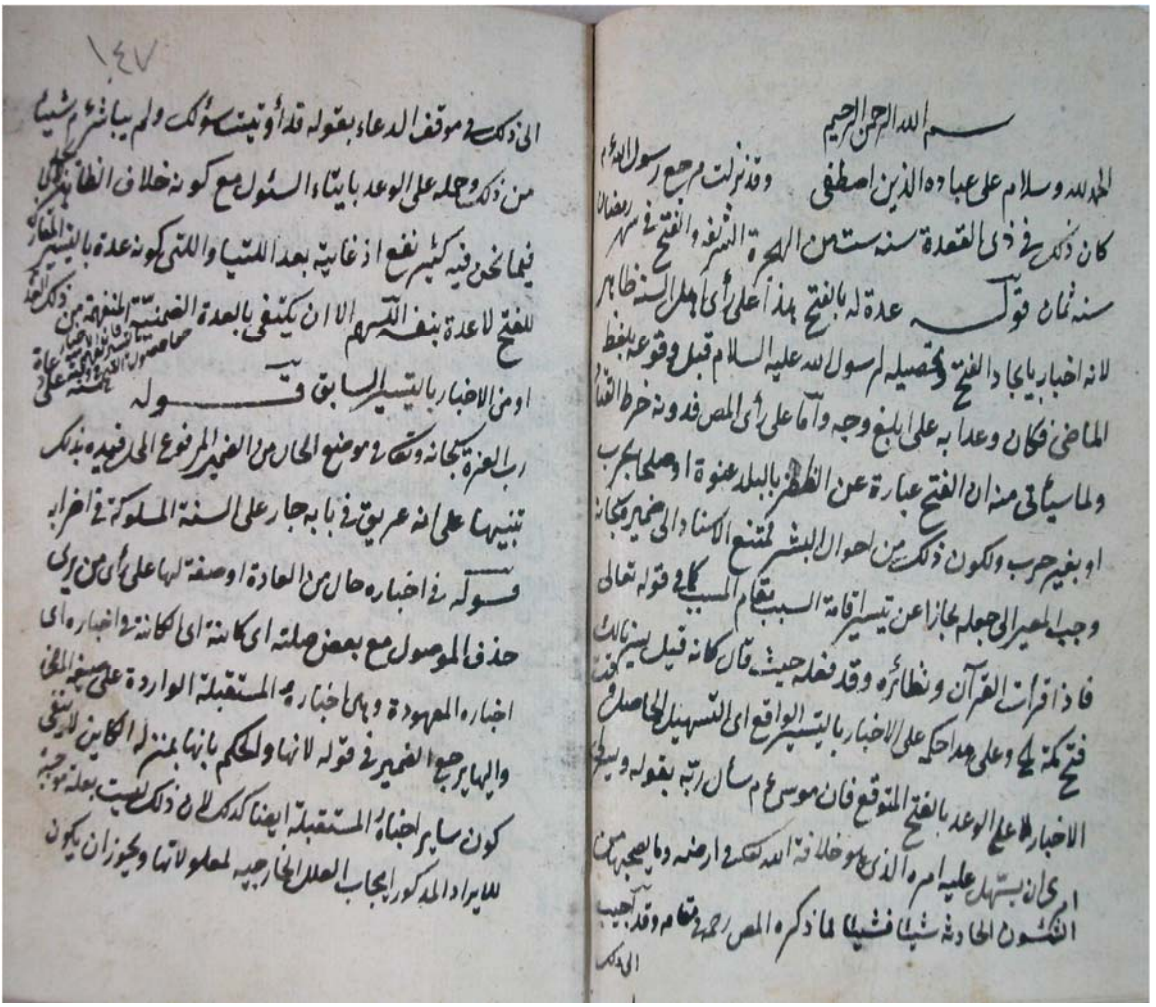

الورقة الأولى من نسخة مجموعة فاتح برقم ٥٣٧٤ (أ)

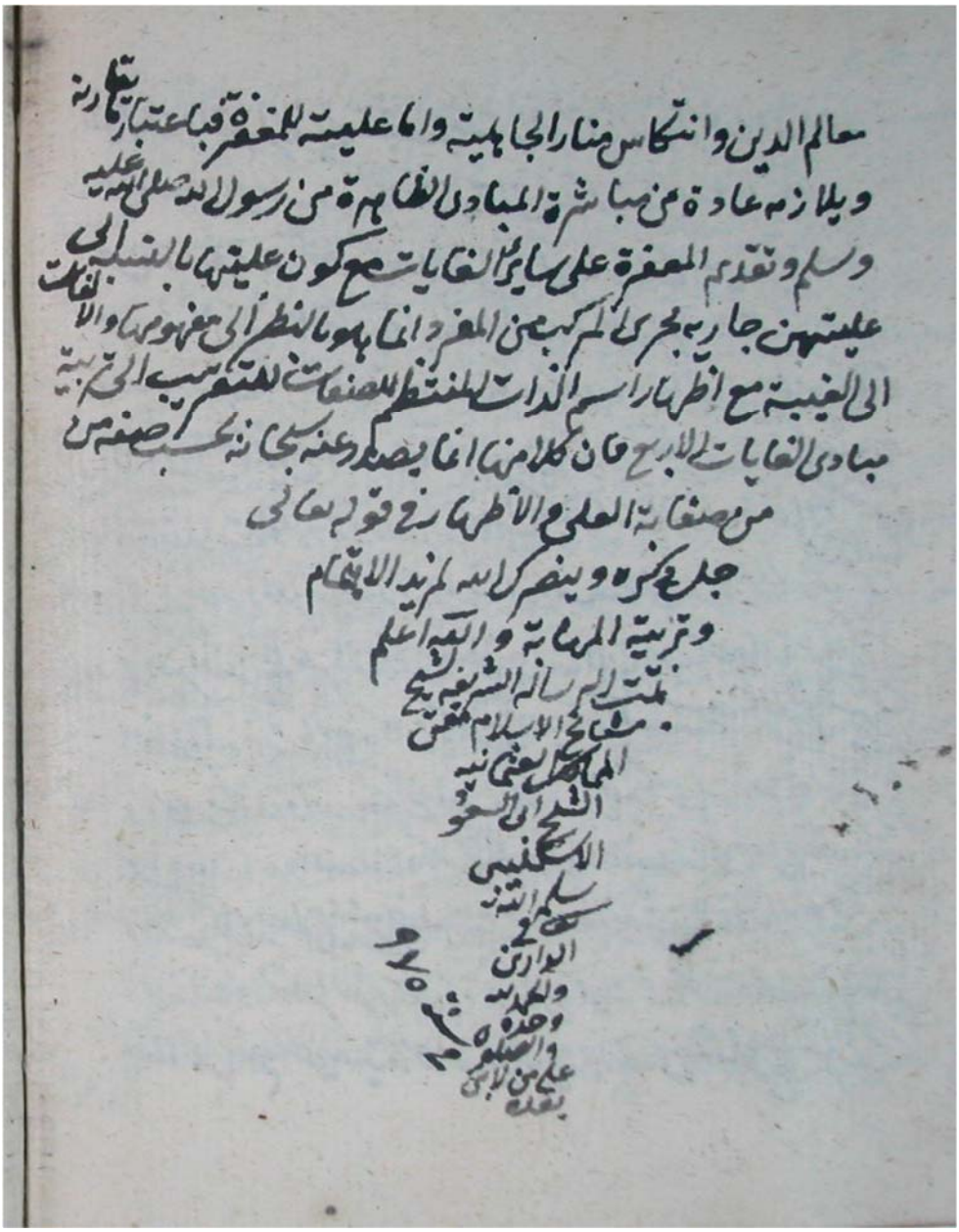

الورقة الأخيرة من نسخة مجموعة فاتح برقم ٥٣٧٤ (أ)

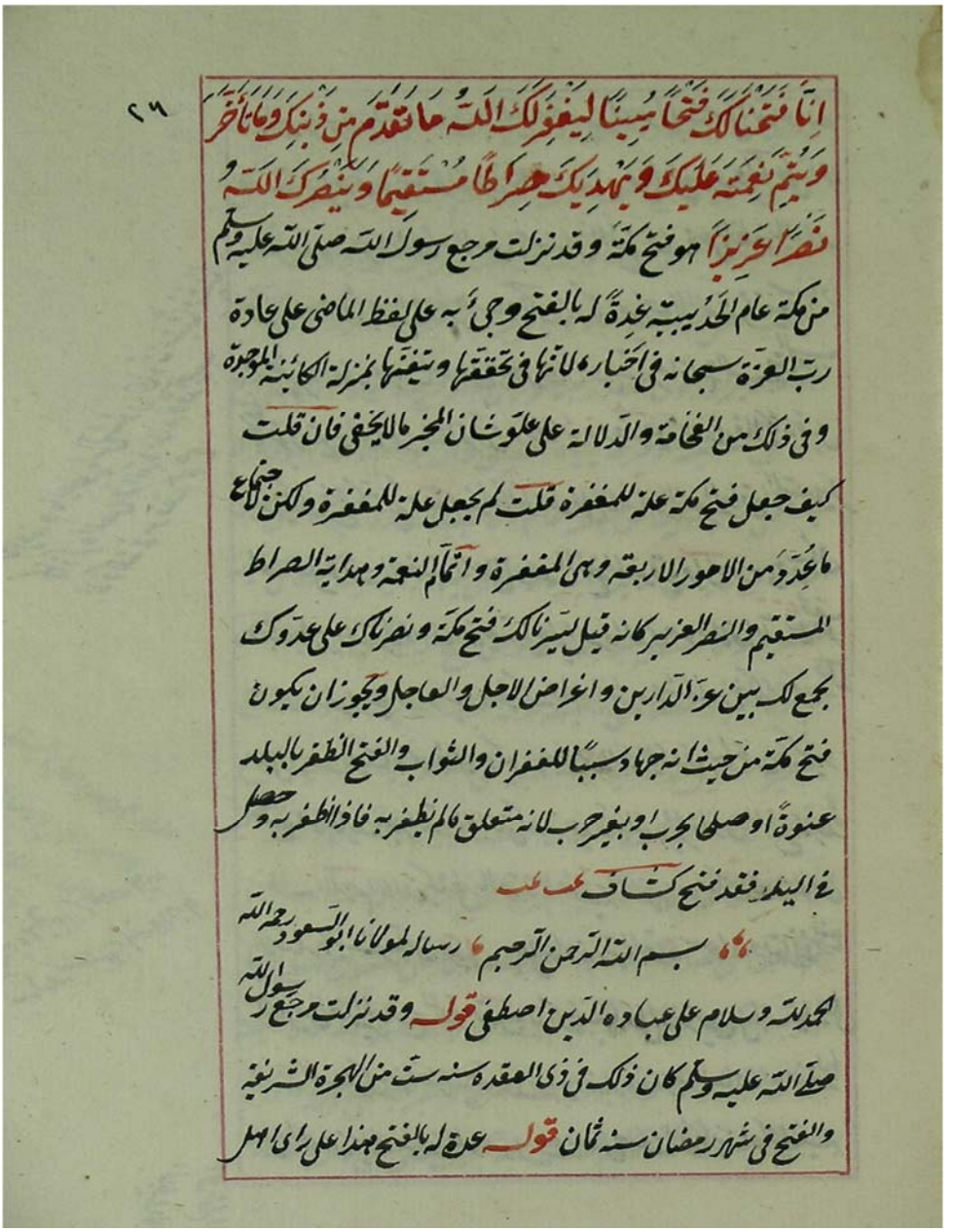

الورقة الأولى من نسخة مجموعة فاتح برقم ٣٠٩٤ (ب)

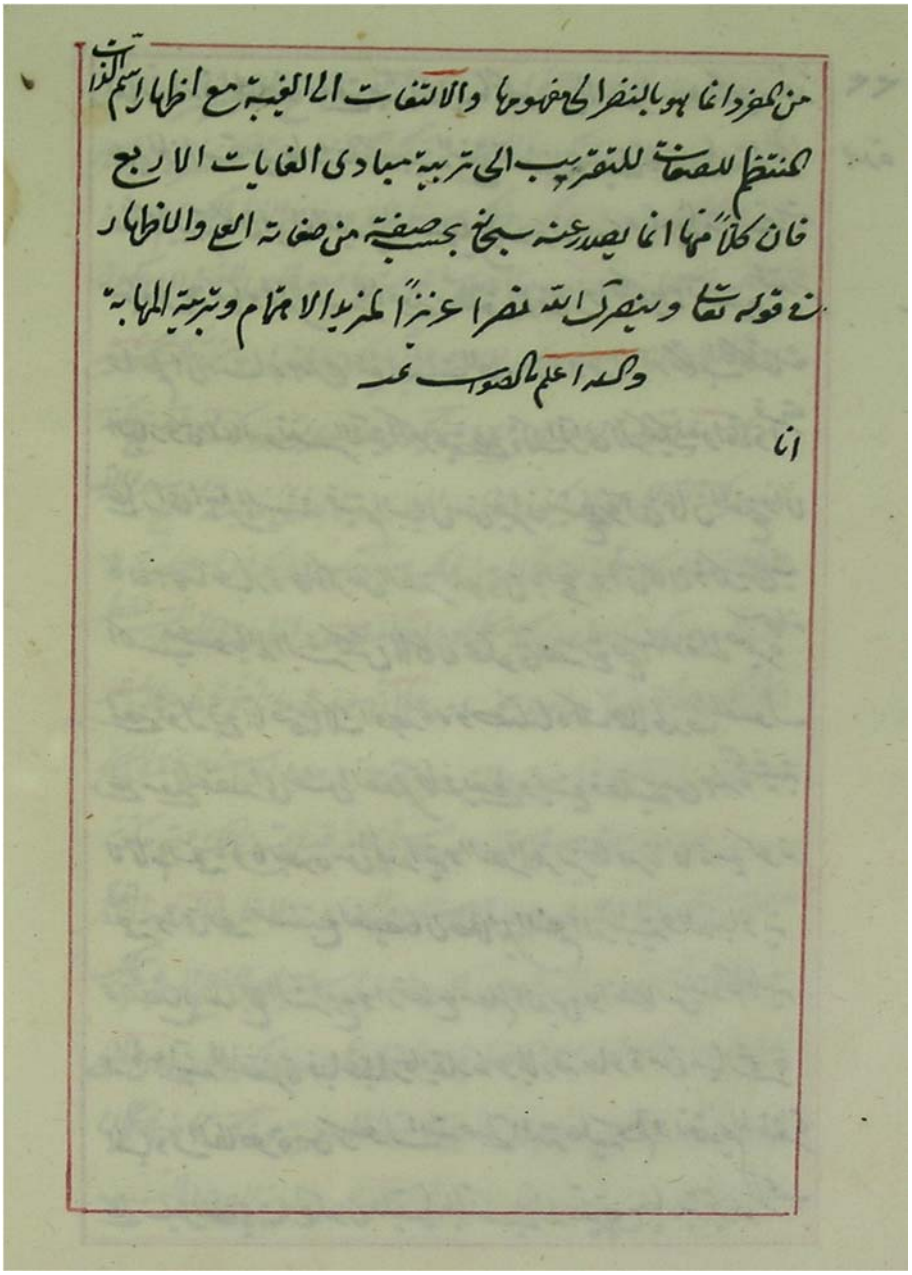

الورقة الأخيرة من نسخة مجموعة فاتح برقم برقم ٣٠٩٤ (ب)